

متحدون لرفعة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر

3-4 ديسمبر 2026، جنيف



تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: مبادئ العمل

مشروع عناصر القرار

ديسمبر 2025

AR

الأصل: بالإنكليزية

وثيقة من إعداد الاتحاد الدولي
بالتشاور مع الأفرقة العاملة الفرعية التابعة للفريق العامل التابع للحركة والمعني بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود

مشروع عناصر القرار

تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: مبادئ العمل

معلومات أساسية

إن الغرض من مشروع عناصر القرار المقترح بشأن "تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: مبادئ العمل" تقديم ملخص للمضمون المحتمل لكل فقرة وصياغة ممكنة لها، على سبيل الاقتراح، لا تقديم مشروع نص نهائي. والهدف الرئيسي من هذا القرار المقترح تقديم مبادئ العمل المرفقة والمُعَدّة عملاً بقرار مجلس المندوبين لعام 2022 بشأن قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود.

وتُطرح هذه الوثيقة، ومرفقها، بهدف التشاور بشأنها مع أعضاء مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر من أجل جمع مجموعة أولى من التعليقات والتعليقات، والوصول إلى فهم أولي بشأن ما إذا كان النهج المقترح سيحظى بالقبول ويكسب الإجماع.

وعند تقديم تعليقات وتعليقات على هذه الوثيقة، يُرجى وضع الأسئلة الآتية في الاعتبار:

- هل توافقون على العناصر المقترح إدراجها في فقرات الدباجة ومنطوق القرار المقترح؟
- هل توافقون على مبادئ العمل المقدّمة في المرفق، علماً بأنها وُضعت استناداً إلى عملية تشاركية وتشاورية؟
- هل من عناصر ناقصة أو ينبغي إدراجها في القرار؟

ولا يُتوقع في هذه المرحلة تقديم تعليقات مفصلة على صياغة مشروع عناصر هذا القرار، وإنما ستتاح فرصة للتعليق على صياغة محددة في مرحلة لاحقة، بمجرد أن يصبح مشروع القرار الأولي متاحاً.

مقدمة

أعدّ هذا القرار عملاً بأحكام القرار الذي اعتمدته مجلس المندوبين لعام 2022 بشأن مواجهة التحديات الحضرية (تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: سبيلنا للمضي قدماً) وتنفيذاً له، إقراراً باشتداد الضغوط الحضرية منذ اعتماد ذلك القرار. فقد أدى التحضر السريع، المتفاقم بفعل تصاعد آثار تغيّر المناخ، والأزمات الصحية، والهجرة، وانعدام الأمن، وتفاقم أوجه عدم المساواة وعوامل الاستقطاب الاجتماعي، إلى زيادة ضعف الملايين من القاطنين في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها. وتتطلب هذه المخاطر المعقدة والمتراكبة أن يتطور ويتوسع العمل الجماعي للحركة بشكل عاجل للاستجابة للاحتياجات الحقيقية والمتزايدة للسكان المتضررين. وقد أرست الإرشادات والاستراتيجيات السابقة أساساً مهماً، غير أن الفجوات في التنفيذ وحجم مواطن الضعف الحضرية الناشئة تتطلب تجديد الالتزام، وتوطيد التنسيق، وتعزيز التوافق مع الأطر العالمية والإقليمية، بما في ذلك استراتيجية الاتحاد الدولي للعقد 2030 والخطط الإنسانية والإنمائية المرتبطة بها. ويسعى هذا القرار إلى إرساء القواعد والمبادئ الأساسية لتحديد المجالات الرئيسية التي تتطلب اتخاذ إجراءات ووضخ الاستثمارات، مع البقاء مخلصين لمهمتنا ومبادئنا.

وفضلاً عن ذلك، يدعو هذا القرار إلى تعزيز الاستثمارات البشرية والمالية والتقنية لضمان تمكين الجمعيات الوطنية من تنفيذ برامج وحيثية وشاملة للجميع ومستدامة في مجال تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود. وسيُتابع التقدم المحرز، وترفع عنه تقارير إلى مجلس المندوبين، وسيعرض هذا الطموح الحضري الجماعي إبّان المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين.

فقرات الديباجة

الفقرة 1

ينبغي للفقرة الأولى من ديباجة هذا القرار أن تذكر بحوافز مجلس المندوبين والتزامه إبان دورتيه الماضيتين بأن تعمل الحركة على نطاق واسع لمعالجة مواطن الضعف المتزايدة في المدن والبلدات في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك عن طريق وضع مجموعة من مبادئ العمل القابلة للتطبيق عالمياً من أجل تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود. وترد فيما يلي صياغة مقترحة لهذه الفقرة:

إن يُدكر بالقرار الذي اعتمده مجلس المندوبين في عام 2022 بشأن "تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: سبيلنا للمضي قدماً"، والقرار الذي اعتمده في عام 2022 بشأن "الحروب في المدن" وخطة عمل الحركة المرفقة به، والقرار الذي اعتمده في عام 2024 بشأن "الحروب في المدن: نداء رسمي من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر"، وبنطاق تطبيق كل منها، فضلاً عن التزام الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) بالعمل على نطاق واسع لمعالجة مواطن الضعف المتزايدة في المدن والبلدات في مختلف أنحاء العالم

الفقرة 2

يمكن لهذه الفقرة أن تذكر بتزايد مواطن الضعف الحضرية الحالية. وترد فيما يلي صياغة مقترحة لهذه الفقرة: وإن يُقر بأن المجتمعات الحضرية تواجه مخاطر متعددة ومتراكمة - منها تغير المناخ، والكوارث، وتدهور البيئة، والتحضّر السريع، والأزمات الصحية العامة، والنزوح، والإقصاء الاجتماعي - تؤثر تأثيراً غير متناسب في الأشخاص المعرضين للخطر

الفقرة 3

يمكن لهذه الفقرة أن تبرز وتؤكد الحاجة الملحة المستمرة والمتزايدة إلى معالجة مواطن الضعف وأوجه عدم المساواة في المناطق الحضرية عن طريق اتخاذ إجراءات منسقة. وترد فيما يلي صياغة مقترحة لهذه الفقرة: وإن يُسلّم بأن تعزيز مقومات الصمود في البيئات الحضرية يتطلب اتباع نهج منسقة وشاملة للجميع تكون متجذرة في القيادة المجتمعية ومدعومة بشراكات مع السلطات المحلية والوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص

الفقرة 4

يمكن لهذه الفقرة أن تؤكد الروابط بين عمل الحركة والقطاع الأوسع للعمل الإنساني وكيف يمكن للجهود المبذولة أن تدعم الخطط الحضرية العالمية. وترد فيما يلي صياغة مقترحة لهذه الفقرة: وإن يُشدد على أن تعزيز قدرة المناطق الحضرية على الصمود يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث، والخطة الحضرية الجديدة

الفقرة 5

يمكن لهذه الفقرة أن توضّح العملية التي اتبعتها أمانة الاتحاد الدولي للاضطلاع بالمهام المحددة في قرار مجلس المندوبين لعام 2022 (القرار 11)، وتؤكد الطابع الاستشاري لعملية وضع المبادئ المقدمّة في المرفق. فقد دامت المشاورات عشرة أشهر، وتولى رئاستها المشتركة عدد من الجمعيات الوطنية والمراكز المرجعية، وشملت مساهمات من جمعيات وطنية ومراكز مرجعية عديدة فضلاً عن خبراء متخصصين من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية). وترد فيما يلي صياغة مقترحة لهذه الفقرة:

إن يُحيط علماً بأن مبادئ العمل وُضعت استناداً إلى عملية تشاورية مكثفة قادتها أمانة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) وأرشدتها الجهود المنسقة لخمسة أفرقة عاملة فرعية تابعة للفريق العامل التابع للحركة والمعني بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود تحت توجيه فريق القيادة الاستراتيجية

فقرات المنطوق

الفقرة 1

ينبغي للفقرة الأولى من منطوق هذا القرار أن تقدّم مبادئ العمل الواردة في المرفق وتدعو الحركة إلى اعتمادها بوصفها وثيقة توجيهية لزيادة وجاهة العمل الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية في المناطق الحضرية وجودته وحجمه. وترد فيما يلي صياغة مقترحة لهذه الفقرة:

يعتمد مبادئ العمل (المرفق) بوصفها الإطار الأساسي لتوجيه تنفيذ هذا القرار عبر الحركة

الفقرة 2

يمكن لهذه الفقرة أن تعبّر عن طموح الجمعيات الوطنية إلى استخدام مبادئ العمل والترويج لها، ليس في إطار عملها فحسب، بل أيضا عبر شراكاتها وشبكاتها. وترد فيما يلي صياغة مقترحة لهذه الفقرة:

يشجع كل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) على التواصل والتعاون مع السلطات الوطنية والبلدية وشبكاتها على مستوى المدن للتشجيع على اعتماد طموحات مبادئ العمل وتنفيذها على نطاق أوسع

الفقرة 3

يمكن لهذه الفقرة أن تدعو بقوة الجمعيات الوطنية إلى إدماج هذه المبادئ في فكرها المتعلق بالحوكمة وتنفيذ العمليات، وتمكنها من الانتفاع بدعم الاتحاد الدولي واللجنة الدولية وشبكتهما وخبرتهما بحسب الاقتضاء والحاجة. وترد فيما يلي صياغة مقترحة لهذه الفقرة:

يطلب من كل الجمعيات الوطنية أن تقوم، بدعم من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) وفقا لولايتيهما، بإدماج مبادئ العمل هذه في نماذجها التشغيلية واستراتيجياتها الحضرية وبرامجها وشراكاتها

الفقرة 4

يمكن لهذه الفقرة أن تشجع الجمعيات الوطنية على تطبيق المبادئ، ليس في قيادتها وتفكيرها الاستراتيجي فحسب، بل أيضا في عملها على مستوى المجتمعات المحلية من أجل اعتماد نهج شامل للمجتمع بأكمله يهدف إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وترد فيما يلي صياغة مقترحة لهذه الفقرة:

يدعو كل الجمعيات الوطنية إلى قيادة ودعم عمليات شاملة للجميع على مستوى المجتمعات المحلية ومستوى المدن من أجل تكيف مبادئ العمل وفقا للسياق المحلي وتنفيذها، مع ضمان مشاركة الفئات المهمشة والمعرضة للخطر

الفقرة 5

يمكن لهذه الفقرة أن تدعو الحركة إلى إعطاء الأولوية لمبادئ العمل بجعلها بندا من بنود جدول أعمال المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين، عن طريق تعزيز التواصل والتفاعل مع السلطات البلدية في المرحلة الأولى من هذه العملية، ومع الدول في مرحلتها الثانية، بغية دعم اعتماد هذه المبادئ وتنفيذها. وترد فيما يلي صياغة مقترحة لهذه الفقرة:

يشجع كل مكونات الحركة على إعطاء الأولوية للتعاون مع السلطات البلدية والدول بغية تمهيد الطريق لإقرار مبادئ العمل إبان المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين، بوصف ذلك خطوة رئيسية لمواءمة السياسات وتعبئة الموارد والاستثمارات لتعزيز القدرة على الصمود في البيئات الحضرية

الفقرة 6

يمكن لهذه الفقرة أن تعيّن الاتحاد الدولي للإشراف على عمليات التفاعل والمناقشة والاستعراض المستمرة المتعلقة بمبادئ العمل لجعلها ملائمة للغرض على مدى السنوات المقبلة. وفضلا عن ذلك، ينبغي لهذه الفقرة أن تؤكد الطموح المذكور آنفاً والمتمثل في عرض مبادئ العمل إبان المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين. وترد فيما يلي صياغة مقترحة لهذه الفقرة:

يدعو الاتحاد الدولي إلى دعم الأعضاء بإطار تشغيلي لتعميم مبادئ العمل ووضع عملية لاستعراضها وتنقيحها وتكييفها بانتظام وفقا للسياق المحلي، بهدف عرضها بعد ذلك على الدول والشركاء إبان المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر

المرفق

تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: مبادئ العمل بشأن تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود

ديباجة - نحو مستقبل حضري قادر على الصمود

إن مستقبل الإنسانية في المناطق الحضرية. فالمدن تدفع عجلة التغيير الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، ولكن فيها تسود أيضا مظاهر الهشاشة الاجتماعية الاقتصادية بشكل أكبر، مما يفضي إلى تحديات إنسانية واجتماعية وبيئية. ومن التنمية الحضرية المستقرة إلى البيئات الحضرية الهشة للغاية، ومن المستقرات العشوائية إلى المدن الساحلية العملاقة، يعيش مليارات الناس في ظل ضغوط متصاعدة ناجمة عن التحديات المتعلقة بالصحة والمياه، والصدمات المناخية، وأوجه عدم المساواة، والإقصاء، وتراجع التماسك الاجتماعي. وستزداد الضغوط المستقبلية الناجمة عن المخاطر في البيئات الحضرية بالوتيرة نفسها التي تولد بها المدن الفرص والنمو والمعارف والابتكار.

وتعتمد أهمية الجمعيات الوطنية في هذا الواقع السريع التغير على قدرتها على التكيف مع التحديات الحضرية وتقديم خدمات تستجيب للاحتياجات الأكثر إلحاحا. ولكل بيئة حضرية خصائصها؛ ولكن من المهم التمييز بين سياقات (1) الهشاشة، (2) وعدم الاستقرار السياسي، (3) والتنمية والنمو، وبين المناطق الحضرية التي يكون فيها مستوى توفر الخدمات الأساسية عاليا أو متوسطا أو منخفضا.

وينطوي ذلك على الجمع بين تقييم للقدرات المتاحة في إطار البرامج والخدمات التي توفرها الجمعيات الوطنية في البيئات الحضرية وتحليل لوجاهتها استنادا إلى مؤشر ثقة المجتمع المحلي. وفضلا عن ذلك، من الأهمية بمكان تقييم قدرة الجمعيات الوطنية على التخطيط للحد من الأخطار الحضرية المتعددة تخطيطا أكثر أمانا وعدلا وإنصافا واستدامة. ولمواكبة هذا الانخراط المتزايد بآثار ملموسة، يجب أن يتطور الخطاب الحضري بحيث يجمع بين الإجراءات التقنية والمبادرات الاستراتيجية والقيادية.

وتُعد مبادئ العمل بشأن تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود بوصلة مشتركة يهتدي بها الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية إلى الطريق صوب تعزيز الجاهزية والاستعداد من منظور متعدد المخاطر وتحديد مواطن القصور في الخدمات التي تؤدي إلى الإقصاء والتهميش. وتكتسي هذه المبادئ أهمية بالغة بخاصة في المناطق الحضرية الأقل تطورا والمستقرات العشوائية، حيث يجب ترسيخ إمكانية وصول الجهات الإنسانية الفاعلة وقبولها والثقة فيها قبل حدوث الطوارئ أو الأزمات.

وتقوم مبادئ العمل على مهام الجمعيات الوطنية وواقعها العملي، وقد استلهم في إعدادها بإمكانات البيئات الحضرية، وهي تعبر عن فناعة راسخة بأن تأثيرنا الجماعي مرهون بجودة طموحنا واتساق أعمالنا.

وتسعى مبادئ العمل التالية إلى إرشاد عملنا في البيئات الحضرية، مع الحفاظ باستمرار على نهج قائم على الأخطار المتعددة للتكيف مع تعقيدات المدن واغتنام الفرص التي تتيحها.

وباعتماد قرار مجلس المندوبين هذا، ستمكن الجمعيات الوطنية من القيام بما يلي، بدعم من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية:

1- تعزيز وتسريع الاستعداد الحضري للاستجابة للأزمات المتعددة

إن التأهب والاستعداد الحضريين يهيئان الظروف اللازمة لبناء الثقة والمصدقية لدى الجهات المعنية المتعددة. ويشمل ذلك تعزيز قدرة الجمعيات الوطنية على أن تصبح الشريك المفضل في معالجة مواطن الضعف والحد من التعرض للأخطار والمخاطر.

وبحسب السياق الحضري، يكتسي إبرام اتفاقات مسبقة مع سلطات المدن، والحفاظ على العلاقات مع الجهات السياسية المعنية، أهمية أساسية لضمان أنها تفهم وتدعم مبادئ عمل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وبالمثل، تكتسي الاتفاقات مع القطاع المصرفي أهمية بالغة لتمكين التوسيع السريع لبرامج التحويلات النقدية، في حين تساعد الشراكات مع القطاع الخاص على ضمان استمرارية الأعمال وتعزيز التضامن قبل الكوارث والأزمات وفي أثنائها وبعدها. ويعدّ الحفاظ على العلاقات القائمة على الثقة مع السلطات ووسائل الإعلام الجماهيرية وقادة الرأي عنصرا أساسيا للاستعداد الفعال.

وأخيرا، فإن القدرة على الاستجابة في البيئات الحضرية لا تقل أهمية عن الجهود المبذولة لبناء القدرة على الصمود. ويتطلب توطين الاستجابة الإنسانية للطوارئ والكوارث والأزمات اتباع نهج متعدد الأزمات يتناسب مع الوقائع الميدانية.

2- إحكام التعامل مع كامل طيف الأخطار المتعددة والعوائق في المناطق الحضرية العالية المخاطر

تتفوق الجمعيات الوطنية في إجراء التحليلات المشتركة مع السلطات المحلية وفي المشاركة المجتمعية المصممة لتناسب الخصائص الفريدة للمجتمعات المحلية الحضرية، وتبرز في الآن ذاته التماسك الاجتماعي والاحتواء والمشاركة المجدية. ويتطلب تحقيق ذلك الأخذ بنهج مرنة وتكيفية ومتناسبة مع السياق تراعي التنوع الحضري، مع تحديد مجالات المخاطر، وتحليل مسبباتها، وحصر الجهات المعنية لتحديد الجهات الفاعلة الرئيسية، ووضع أنظمة لجمع تعقيبات المجتمعات المحلية لضمان أن تظل جميع الإجراءات المتخذة شاملة للجميع ومشروعة ومنفذة بقيادة المجتمع المحلي.

3- قيادة مناصرة التعاون الشامل مع الجهات الحضرية المعنية وبناء التحالفات معها

يهيئ التأهب والاستعداد بفعالية للجمعيات الوطنية الظروف اللازمة للعمل بوصفها جهات إنسانية فاعلة محايدة وغير متحيزة ومستقلة تكون همزة وصل موثوقة بها بين المجتمعات المحلية ومتخذي القرارات، وتعزز الثقة والاحتواء والتماسك في المناطق الحضرية المنقسمة أو غير المتكافئة. فهي تقيم حوارات بين جهات فاعلة متعددة، منها السلطات والشباب والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية، بشأن الأهداف المشتركة لتعزيز القدرة على الصمود، موحدة الجهود بعد تجزئتها على مستوى المدن للحد من مواطن الضعف والمخاطر وتعزيز القدرات، بما في ذلك في مجالات التنسيق والتكامل والتأهب والاستعداد.

ومن شأن الاستثمار في تزويد فروع المدن بالبصيرة السياسية وبالقدرة على التعامل مع ديناميات السلطة الحضرية أن يمكن الجمعيات الوطنية من تقديم خدمات محلية وجيهة ومؤثرة. ويعزز ذلك إدراج الأولويات الحضرية في الخطط الاقتصادية واتخاذ إجراءات ملموسة قابلة للقياس من أجل الحد من المخاطر ومواطن الضعف.

4- إعطاء الأولوية لبناء الثقة وإحداث التأثير المنشود لتحقيق التميز التشغيلي

تتطلب الهشاشة الحضرية تكريس وقت طويل لضمان أن الجهات المعنية تفهم الدور القائم على المبادئ والقيمة للجمعيات الوطنية في تحقيق التميز التشغيلي. وفي هذه السياقات، يكتسي إبراز الصورة، وتعزيز الاحترام لهوية الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والنهوض بالعمل الإنساني القائم على المبادئ، أهمية بالغة لا تقل عن أهمية تقديم خدمات عالية الجودة ومحايدة وغير متحيزة ومستقلة تركز على المجتمعات المحلية وتستند إلى معارف واسعة وخبرة مثبتة وقدرة قوية على التواصل مع مختلف الجهات الفاعلة الحضرية.

ويرسي بناء القدرات المحلية الموثوق بها وإظهار الكفاءة في بيئات المدن المعقدة أساساً لنيل اعتراف البلديات والجهات المجتمعية المعنية وثقتها.

5- تبني التطوع الحضري المتكيف والشامل للجميع وتوسيع نطاقه

توسّع الجمعيات الوطنية فرص التطوع عن طريق نماذج مرنة، منها مثلاً المتطوعين المجتمعيين، والمتطوعين الرقميين، والخبراء المتخصصين، والمبادرات التي يقودها الشباب، والتطوع التناهي الصغر، مع الحرص على صقل المهارات وضمان سلامة المتطوعين وتقديرهم وصون حُسن حالهم. وهذه العناصر ضرورية لتعزيز مسارات طويلة الأمد للمشاركة في تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود.

وتُعدّ إتاحة فرص تطوعية للأشخاص الذين يعيشون في بيئات شديدة الضعف نهجاً استراتيجياً بوجه خاص، إذ يتطلب احتمال حدوث الكوارث والأزمات حشد دعم ملحوظ ومساهمات كبيرة من المجتمعات المحلية. ويعزز هذا النهج إمكانية الوصول والقبول والمشاركة داخل المجتمعات المحلية نفسها وبوطد التماسك الاجتماعي والتمثيل.

6- الاستثمار في تعزيز القدرات لإقامة شراكات استراتيجية من أجل تحقيق تأثير واسع النطاق

تتطلب البيئات الحضرية إقامة شراكات متعددة الأطراف، بدءاً بالمجتمعات الحضرية نفسها. ومشاركة سلطات المدن ضرورية لتأمين الإرادة السياسية وإمكانية الوصول والسلامة والأمن، ويجب أن تستند إلى شراكات قائمة على القيمة. وينبغي للمجتمعات المحلية الأكثر عرضة للخطر أن تتحول من جهات سلبية تتلقى المساعدات إلى جهات شريكة نشطة في مجال تعزيز القدرة على الصمود، بحيث تتخذ مكانتها بصفتها جهات معنية أساسية في مجال وضع الحلول المستدامة وتنفيذها.

وتكتسي مشاركة القطاع الخاص الأهمية نفسها، سواء من حيث استمرارية الأعمال أو المسؤولية الاجتماعية الاقتصادية. وتؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً رئيسياً في السياق الحضري المتنوع والمتخصص للغاية، مما يجعل التنسيق والتعاون معها ضروريان لزيادة الكفاءة والفعالية. ويظل التعاون المستمر والأخلاقي مع وسائل الإعلام وقنوات الاتصال المتاحة، سواء عن طريق المنابر المنظمة أو الرسمية (التواصل الرسمي) أو التفاعلية التي تقودها المجتمعات المحلية (وسائل التواصل الاجتماعي)، ذا أهمية حاسمة لضمان إسهام المعلومات الدقيقة والصادقة في تيسير أنشطة الاستجابة للكوارث وبناء القدرة على الصمود. ويجب أن تكون هذه الشراكات عملية المنحى ومنصفة وأن تؤدي إلى تدابير عملية تحسن ظروف المعيشة في المجتمعات الحضرية.

7- ضمان ملائمة الخدمات الحضرية المسترشدة بالمخاطر للمستقبل وتوسيع نطاقها

تعمل الجمعيات الوطنية على ترشيد خدماتها التقليدية وضمان ملائمتها للمستقبل، عن طريق دمج تدابير التكيف مع المناخ، والإجراءات الاستباقية، والحلول القائمة على الطبيعة لمعالجة مواطن الضعف المتزايدة في المناطق الحضرية.

وإقراراً بأن إدارة المخاطر الحضرية تتجاوز الحد من مخاطر الكوارث، يجب على فروع المدن أن تطبق تحليلات تقوم على أخطار متعددة ونهوج تشمل الأمن الصحي والمائي، ومواطن الضعف المجتمعية، والهجرة والزواج، وتتعامل بفعالية مع الضغوط الناجمة عن أوجه عدم المساواة، والتهميش، والافتقار للتماسك، وانعدام الأمن.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للجمعيات الوطنية تعزيز الخدمات القائمة في البيئات الحضرية، مثل العيادات، ومراكز الدم، والمختبرات، والإسعافات الأولية، وخدمات إعادة التأهيل، بجعلها قادرة على الصمود أمام الكوارث والأزمات. ويشمل ذلك الاستفادة من خبرات الموارد البشرية لتكثيف الخدمات للاستجابة للطوارئ، مثلاً عن طريق إنشاء مستشفيات ميدانية وعيادات متنقلة وخدمات للرعاية المنزلية. وتُعد المرونة والقدرة على التكيف والابتكار عناصر جوهرية لضمان ملائمة هذه الخدمات للمستقبل.

8- بناء المهارات لتحفيز الابتكار وتعزيزه في مجال تعبئة التمويل والموارد لفائدة العمل الإنساني الحضري

تكمل الجمعيات الوطنية التمويل التقليدي القائم على المنح بأساليب مبتكرة لتعبئة الموارد، منها مثلاً التمويل المختلط، وفرص الاستثمار على مستوى المدن، والتمويل من القطاع الخاص، والاستثمار القائم على التأثير، وآليات التأمين. وبفضل بناء الكفاءة في مجال الانتفاع بالأشكال الجديدة والمتنوعة من آليات تعبئة الموارد والحوار مع الجهات الفاعلة الرئيسية والناشئة، مثل فروع الجمعيات الوطنية في المدن، سيتسنى تأمين موارد يمكن التنبؤ بها لتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود، مع صون القيم الإنسانية والاستقلال.

9- تعميم التفكير النظامي عبر الإجراءات الحضرية

تدمج الجمعيات الوطنية مسألة قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود بوصفها عدسة أساسية في جميع الاستراتيجيات والعمليات، وتعالج أوجه عدم المساواة والمخاطر المترابطة والصدمة المستقبلية بشكل منهجي، وتقيم مدى ملائمتها لمواجهة التحديات الحضرية.

وتنمي فروع المدن قدرتها على تحديد مستويات التدخل المناسبة داخل المنظومات الحضرية المعقدة، مع الاعتراف بأن التأثير غالباً ما يتجاوز أسوأ سيناريوهات المخاطر. ويمكنها، عن طريق مواءمة تقديم الخدمات مع التخطيط الحضري والاستفادة من البحوث والبيانات والرؤى الاستشرافية، أن تتنبأ بالمخاطر وتتعاون مع الجهات المعنية للحد من مواطن الضعف وتعزيز التأهب والاستعداد لمواجهة الكوارث والأزمات الكبرى.

ويكتسي ربط العمل المجتمعي بالأنظمة البلدية أهمية أساسية في التحول من أنشطة الاستجابة إلى بناء القدرة على الصمود على مستوى المدن بشكل استباقي.

10- إدراج البيانات والرؤى والأدلة في صميم عملية اتخاذ القرارات الحضرية

تستثمر الجمعيات الوطنية في إقامة شراكات مع الجامعات وشركات التكنولوجيا ورواد الأعمال الاجتماعيين والحكومات المحلية في مجال البحث والبيانات لبناء قاعدة من الأدلة تشرّد وضع البرامج وأنشطة المناصرة. وتعزز الجمعيات الوطنية تأثيرها في وضع السياسات والخطط الحضرية عن طريق توثيق الممارسات الصائبة وغير الصائبة على السواء.

وتُعزّز فروع الجمعيات الوطنية على مستوى المدن بالقدرات الرقمية والتقنية والتنظيمية إضافة إلى وسائل تبادل المعرفة عبر التعلم من الأقران ومنصات المشاركة العالمية. وسيؤدي تسريع التعلم الجماعي إلى نمو قاعدة الأعضاء بوصفها شبكة مترابطة وقابلة للتكيف جاهزة لمواجهة تحديات حضرية معقدة.

11- تسخير جهود الدبلوماسية الإنسانية والاستفادة منها من أجل إحداث التحول المنشود

توسّع الجمعيات الوطنية وتعزز رأسمالها ومهاراتها في مجال الدبلوماسية الإنسانية للتأثير في وضع السياسات والخطط الحضرية، مما يضمن الاعتراف بالقدرة على الصمود والإنصاف والاحتواء بوصفها مسؤوليات مشتركة.

وتقدّم الجمعيات الوطنية خدماتها لا بصفقتها جهات مستجيبة فحسب، وإنما بصفقتها أيضاً جهات شريكة استراتيجية تساعد على تشكيل كيفية استعداد المدن للصدمة والأزمات وإدارتها والتعافي منها، مما يرتقي بمكانة الجمعيات الوطنية من مصاف الجهات الشريكة التنفيذية إلى مصاف الجهات الوسيطة لإقامة الحوار ووضع المعايير في مجال القيادة والحوكمة على المستوى المحلي. وتظل الجمعيات الوطنية محايدة وغير متحيزة في السياق السياسي، مع التركيز على إضافة قيمة مع كل تفاعل.

12- مناصرة المشاركة والقيادة الشبابية

تتمى الجمعيات الوطنية ثقافة الفضول والإبداع، وتمكّن الشباب والمتطوعين من المشاركة في تصميم الحلول الجديدة واختبارها. وتناصر للتجارب الجريئة - مع تقدير حالات النجاح والفشل بوصفها فرصا للتعليم - وتقيم شراكات مع الأوساط الأكاديمية والمبتكرين من القطاع الخاص لتوسيع نطاق التأثير.

ويجب أن تتحول الابتكارات المثبتة والفعالة إلى أنشطة تحمل قيمة شاملة للجميع، بدلا من أن تقتصر على الاعتراف بالجهود الفردية. وينبغي اعتمادها والترويج لها على نطاق واسع لمساعدة المجتمعات الحضرية على تعزيز قدرتها على الصمود.

13- تحديد أهداف تتناسب مع التحديات وتتبع التقدم المحرز في تعزيز قدرة المدن على الصمود

تقيس الجمعيات الوطنية تأثير عملها في مجال تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود، وتقدم تقارير في ذلك الشأن، مع السعي بنشاط إلى جمع تعقيبات المستفيدين من خدماتها. وتحدد الجمعيات الوطنية، بدعم من الاتحاد الدولي، قدراتها واحتياجاتها الأكثر إلحاحا للمضي قدما في الأخذ بهذه المبادئ ووضع خطط عمل مناسبة لسياقاتها المحددة. وستخضع مجموعة الأهداف للاستعراض بانتظام مع نمو الطموحات والمعارف والقدرات. وسيطلب تحقيق رؤيتنا إحداث تغيير في طريقة التفكير، والنهج المتبع، وتخصيص الموارد اللازمة، مع ضمان تضافر الجهود الجماعية في جميع مراحل التنفيذ.